

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

P. O. Box 3243, Addis Ababa, ETHIOPIA Tel.: Tel: +251-115- 517 700 Fax: +251-115- 517844 / 5182523

Website: [www.au.int](http://www.au.int)

مؤتمر الاتحاد الأفريقي

الدورة العادية الحادية والثلاثون

نواكشوط، موريتانيا، 1-2 يوليو 2018

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/5(XXXI)

**تقرير رئيس المفوضية موسى فكي محمد  
عن الموقف الأفريقي الموحد بشأن مجموعة دول أفريقيا  
والكاريفي والمحيط الهادئ**

**ما بعد 2020**

## تقرير رئيس المفوضية موسى فكي محمد

### عن الموقف الأفريقي الموحد بشأن مجموعة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ

ما بعد 2020

#### أولاً. مقدمة:

1. اعتمد المجلس التنفيذي المقرر (XXXII) EX.CL/Dec. 986 ، أثناء دورته العادية الـ 32، المنعقدة في أديس أبابا، في يناير 2018، بشأن مستقبل اتفاق كوتونو ما بعد 2020 ، وطلب المقرر من لجنة الممثلين الدائمين بالتشاور الوثيق مع المفوضية ومجموعة السفراء في بروكسل، استكمال الموقف الأفريقي الموحد بشأن مستقبل مجموعة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ وما بعد 2020 لاتفاق كوتونو (الموقف). وطلب كذلك تقديم المسودة المتمخضة عن المشاورات لبحثها في دورة استثنائية للمجلس التنفيذي تعقد في كيجالي، في 19 مارس 2018. وتم اعتماد المسودة من خلال المقرر (XVIII) Ext/EX.CL/Dec. 2، بشرط منح شهر آخر من المشاورات لإثراء المسودة أكثر بالتعليقات من الدول الأفريقية الأعضاء والأقاليم.
2. يشرح هذا التقرير الخطوات المتخذة لوضع الصيغة النهائية للموقف، ويختتم بتوصيات للخطوات اللاحقة اللازمة لعملية مفاوضات جيدة.

#### ثانياً. الخلفية:

3. ترتبط أفريقيا وأوروبا بالتاريخ المشترك والمصالح المشتركة والروابط الاقتصادية. كما أنهم يشتركون في قيم مشتركة تستند إلى حكم القانون والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتبادل البشري والحق في التنمية، وهو أساس لبناء مستقبل مشترك مزدهر.
4. تم تنظيم العلاقات بين المنطقتين من خلال سلسلة من الاتفاقيات التي تبدأ باتفاقية ياوندي الأولى (1963) واتفاقية ياوندي الثانية (1969)، من خلال اتفاقيات لومي واتفاقية شراكة كوتونو (2000) حتى اعتماد الاستراتيجية المشتركة بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي (2007). وتأثرت العلاقات بالتغيرات العالمية الكبيرة التي غيرت المصالح الجغرافية السياسية والتجارية لكلا المنطقتين المطلتين على بعضهما من خلال البحر الأبيض المتوسط.
5. عندما وقعت الدول الأعضاء في مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي البالغ عددها 79 دولة في 23 يونيو 2000 اتفاقية شراكة كوتونو لمدة 20 عامًا، دخلت في معاهدة ملزمة قانوناً شملت التجارة والتعاون الإنمائي وتضمنت بُعداً سياسياً. ومع نهاية الترتيبات الحالية التي تقترب بسرعة، تتمتع أفريقيا بفرصة فريدة لبناء إطار جديد للتعاون مع أوروبا. ولقد تغير المشهد السياسي والاقتصادي والمؤسسي في أفريقيا تغيراً كبيراً خلال السنوات الثماني عشرة الماضية، مما جعل حتمية التكامل القاري أكثر إلحاحاً ودقة.
6. معلوم لكلا الطرفين، كما تم التأكيد بوضوح في مداوات قمة الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي التي انعقدت في أبيدجان في 29-30 نوفمبر 2017، على الدعوة إلى تحول جديد في النموذج إلى شراكة أكثر

قوة وفائدة للطرفين بروح المشاركة والمسؤولية والمعاملة بالمثل والاحترام والمساءلة المتبادلة والشفافية".

7. أقر الاتحاد الأوروبي بأن المساعدات التقليدية، التي تشكل فرضية رئيسية لاتفاقية كوتونو الحالية، قد أظهرت حدودها. ولم تزيد من الاستثمار بما يتناسب مع احتياجات النمو والتنمية، كما أنها لم تتمكن من الاستجابة لضغوط إيجاد فرص العمل. وقد أطلق الاتحاد الأوروبي أدوات جديدة للمساعدة المبتكرة، تدعم بشكل مباشر تشجيع القطاع الخاص والاستثمار استجابة للقيود المحددة للمساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية. وقد رحب إعلان الاتحاد الأفريقي - الاتحاد الأوروبي في أبيدجان بهذه الصكوك. فالإطار المالي المتعدد السنوات للاتحاد الأوروبي (2021 - 2027) المنشور في مايو 2018، والذي تم تحديد مكوناته الخارجي كمصدر للشراكات مع أفريقيا والمناطق الأخرى، يقر صراحة بالحاجة إلى "إعادة هيكلة كبرى لأدوات العمل الخارجية". وزيادة التركيز على مواضيع ذات أولوية ومناطق جغرافية ذات أهمية، وهي تحديدا أفريقيا والجوار والبلقان.

8. في إطار التحضير للمفاوضات الخاصة باتفاقية ما بعد كوتونو، اعتمد المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي سلسلة من القرارات بتكليف من لجنة الممثلين الدائمين، بالتعاون مع المفوضية، وأجهزة الاتحاد الأفريقي المعنية، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والخبراء الأفريقيين، والعمل عن قرب مع مجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسل، لوضع موقف أفريقي موحد بشأن علاقاتها مع أوروبا، لما بعد 2020. ودعت على وجه التحديد إلى أن يضع هذا الموقف في الاعتبار الحقائق الجديدة للقارة منذ توقيع اتفاق كوتونو قبل 18 عاما. وكانت آخر مداولات تتعلق بالمسألة هي مقرر المجلس التنفيذي ( EX /CL / Dec.1 /XVII))، المعتمد في دورته الاستثنائية في أديس أبابا، في أكتوبر 2017 ، لتشكيل فريق عمل لإعداد مشروع الموقف. وفيما بعد طلب مقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/Dec. 986 (XXXII)) بشأن مستقبل اتفاقية كوتونو في مرحلة ما بعد 2020 من لجنة الممثلين الدائمين، بالتعاون الوثيق مع المفوضية ومجموعة السفراء في بروكسل، تسريع مهمة فرقة العمل ووضع الصيغة النهائية للموقف وتقديمه للبحث من قبل دورة استثنائية أخرى للمجلس التنفيذي.

9. أعدت فرقة العمل، بالتعاون مع المفوضية ومجموعة السفراء الأفريقيين في بروكسل، مشروع الموقف. وقد اعتمد نفس الشيء في مقرر المجلس التنفيذي (XVIII) EX /CL.CL / Dec.2 ، في كيجالي، في 19 مارس، 2018، مع توضيح السماح بشهر إضافي من المشاورات لزيادة إثراء المسودة بتعليقات من أفريقيا والدول الأعضاء والأقاليم. بالإضافة إلى التعليقات التي أدلى بها في اجتماع المجلس التنفيذي في كيجالي، وردت تعليقات خطية من المغرب وجزر القمر وموريشيوس ومصر؛ وكذلك من المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ومجموعة سفراء غرب أفريقيا في بروكسل. وتماشياً مع الجدول الزمني المعتمد، فرغت المفوضية من إعداد الموقف عقب اجتماع فرقة العمل الرسمي، في 17 مايو، 2018 ، في أديس أبابا.

### ثالثا- الموقف الأفريقي الموحد:

10. يمنح الموقف الأفريقي الموحد إشارة واضحة على أن خليفة اتفاقية كوتونو لا يمكن أن تستند موضوعياً وجغرافياً إلى تمديد خطي للترتيبات الحالية. وأنه يدفع بالأولويات الأفريقية في اتفاقية ما بعد كوتونو، التي تعترف بالتطور في أفريقيا وأوروبا والعالم، منذ توقيع اتفاقية كوتونو. وبعض العوامل الرئيسية التي يجب وضعها في الاعتبار ما يلي:

**1. تعزيز السلم والأمن والحكم الرشيد والاستقرار:**

11. بما أن السلم والأمن في أفريقيا وأوروبا مترابطان بشكل وثيق، ينبغي أن يستند اتفاق ما بعد كوتونو إلى الجهود التعاونية المستمرة. وينبغي أن يعزز التعاون الأوثق بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في تعزيز وصون السلم والأمن وتعزيز تطوير وتنفيذ الأنشطة المشتركة. وينبغي أن يبسر، كلما كان ملائماً، التنسيق والتعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي مع المؤسسات المتعددة الأطراف الأخرى، مثل الأمم المتحدة.

12. وفقاً لتوجيه الإطار المالي متعدد السنوات الصادر عن الاتحاد الأوروبي في مايو 2018، تخطط أوروبا لرفع ميزانيتها للأمن بمقدار 22 ضعفاً في الفترة 2021-2027، مقارنةً بالفترة 2014-2020. ويجب أن تقدّر حقبة ما بعد كوتونو الحاجة الملحة إلى أمن أفريقيا. وتشمل أولويات السلام والأمن الأفريقية تعزيز قدرة المنظومة الأفريقية للسلم والأمن؛ ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع؛ وتحديث قدرات أفريقيا على الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة وإدارة الأزمات وحل النزاعات والمرونة وإصلاح قطاع الأمن وتحقيق الاستقرار والوساطة ومكافحة الإفلات من العقاب؛ ودعم المبادرات الوطنية والإقليمية والقومية الأفريقية التي تساهم في تقدم الأمن البحري؛ علاوة على ذلك، يتم تعزيز القدرات للتصدي للتهديدات الأمنية المتصلة بالمناخ من حيث صلتها بالسلم والأمن، وأخيراً فهم أن دور المرأة في السلا والأمن يتطلب أن تكون هذه الأبعاد مرتبطة بجهود الإنذار المبكر والوساطة وحل النزاعات وبناء السلام.

13. تولى أفريقيا أولوية كبيرة لمنع ومكافحة الإرهاب، والتطرف العنيف والأصولية، فضلاً عن مكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة والشبكات الإجرامية من خلال القضاء على الأسباب الجذرية. وتشمل الأولويات تعزيز استجابات العدالة الجنائية للإرهاب والجريمة الدولية المنظمة؛ ومكافحة تمويل الإرهاب؛ وتعزيز أمن الحدود وإزالة المحتوى الإرهابي من الإنترنت ووسائل الإعلام الاجتماعية. ويجب أن يعزز أي اتفاق جديد، التعاون بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في تلك المجالات، ويعزز الحوار السياسي والعمل المشترك.

14. نشط الاتحاد الأفريقي في تطوير أدوات تضمن الحكم الرشيد، مثل قانونه التأسيسي؛ والميثاق الأفريقي للديمقراطية والانتخابات والحكم؛ والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب؛ والمنظومة التي تحكم تنفيذ ما سبق. وينبغي أن تكون تلك الصكوك الأفريقية بمثابة النقاط المرجعية للتغطية التي تشكل إطاراً لأي اتفاق جديد يتناول المجالات المواضيعية هذه. وتشمل أولويات أفريقيا للحوكمة الشاملة تعزيز المؤسسات الديمقراطية وتشجيع الحكم الرشيد، بما في ذلك مكافحة الفساد والجريمة الدولية المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة من خلال تبادل المعلومات والتعاون في مجال بناء القدرات القضائية وإنفاذ القانون والمساعدة الفنية؛ وتعزيز التآزر بين المنظومة الأفريقية للسلم والأمن والمنظومة الأفريقية للحكم؛ والقضاء على جميع أشكال العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس؛ والتنفيذ الكامل للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

15. وكان الاتحاد الأفريقي نشطاً في مجال الحوكمة العالمية. وهو يتعهد بإسماع صوت أفريقيا من خلال دعمه الفعال لتعددية الأطراف. وفي هذا الصدد، ستعزز أفريقيا الحوار والتضامن السياسي مع المناطق ذات التفكير المماثل، بما في ذلك أوروبا ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة المحيط الهادئ.

16. على الصعيد الإنساني، يدعو الموقف إلى حماية ومساعدة النازحين داخلياً، وتيسير العودة الطوعية، وإعادة الإدماج وإعادة التوطين. كما يدعو إلى تعزيز إجراءات الإنذار المبكر والاستعداد للحالات الإنسانية الطارئة. وينبغي أن يدعو الموقف إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي في تلك المجالات.

وضعت أوروبا في السنوات الأخيرة برامج وأدوات لإدارة تدفقات الهجرة. ولقد طورت أفريقيا أدواتها بالمثل. واتفق الجانبان بالفعل على تنشيط حوار الهجرة والتنقل، الذي يشكل جزءًا هامًا من الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. ويجب على الموقف الأفريقي الموحد سد الثغرات الموجودة بين النهجين.

## 2. التكامل الإقليمي والتنمية الموجهة إلى الشعوب

17. تولى أفريقيا الأولوية للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وهو هدف شهد تقدما كبيرا خلال السنوات القليلة الماضية. ويجب أن يعترف الموقف الموحد بالحاجة إلى ترسيخ المكاسب التي تحققت بالمشروعات الرائدة في الأجنحة 2063 والبناء عليها، مثل برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والبرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا، وخطة العمل للتعجيل بالتنمية الصناعية في أفريقيا، وسوق النقل الجوي الأفريقي الواحد، واستراتيجية السلع الأفريقية، والرؤية الأفريقية للتعددين ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.
18. يجب أن يحافظ أي اتفاق جديد على المكاسب التي حققها اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ويأخذ في الحسبان أن اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ينص على منطقة تجارة حرة على مستوى القارة، مما يخلق التزامات وحقوق متساوية لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. وبالتالي، يجب أن تضمن الاتفاقية الجديدة التوافق بين ترتيبات الشراكة الاقتصادية وبين أجنحة التكامل القاري، مما يمهد الطريق في نهاية المطاف لإطار تجاري واحد منسق بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي. وخلص التحليل الذي أجرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا للموقف الأفريقي الموحد والولاية التفاوضية لدول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ إلى أن الموقف الأفريقي الموحد يحمي تجارة أفريقيا والمصالح المرتبطة بالتجارة أفضل من ولاية التفاوض في إطار مجموعة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ.
19. تولى أفريقيا أولوية عالية للنمو الشامل، من خلال التحول الهيكلي، الذي يتطلب التصنيع السريع، وزيادة الإنتاجية الزراعية وتحديث قطاعها الثالث. ويجب أن تأخذ هذه التطورات بعين الاعتبار الفرص المتاحة للتصدي لتأثيرات تغير المناخ. وفي المقابل، يجب بناء مثل هذه الأجنحة بمكاسب تقوم على تكوين رأس المال البشري. ويعتبر التحدي الخاص بالحد من الفقر تحديًا لا يمكن تحقيقه بدون نمو جيد يؤدي إلى خلق وظائف لائقة، ومجتمعات شاملة للجميع حيث يتوفر دور مركزي للنساء والشباب، من خلال الحد من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية.

20. بناء على ما تقدم، كان على الموقف الأفريقي الموحد أن يشتمل على المبادئ التالية:

### ● أفريقيا المتحدة والمترابطة التي لا تفتقر وتتحدث بصوت واحد:

ينبغي أن يعامل اتفاق ما بعد كوتونو أفريقيا ككيان واحد موحد فيما يتعلق بخياراتها المؤسسية والسياسية. ومن الواضح أن هذه الخيارات تحافظ على الحقوق السيادية لكل دولة من دولها التي تملك امتيازات الدخول في اتفاقات ثنائية غير متعارضة. وينبغي اعتبار الخطوات الكبيرة التي قطعتها أفريقيا في سعيها إلى التكامل الإقليمي أمرا لا رجعة فيه.

### ● حوار الاتحاد الأفريقي – الاتحاد الأوروبي القائم على نهج الندية بين القارتين

يجب إبرام اتفاقية ما بعد كوتونو بشكل مستقل عن مجموعة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ والاعتماد على التزام شراكة قوية ومستدامة بين القارتين وبين الاتحادين، مع إعادة التأكيد على الروابط المحددة بين أفريقيا وأوروبا وتمسكها بالحوار السياسي القائم على مبادئ المساواة والإنصاف والاحترام المتبادل والمسؤولية المشتركة. ولا تحول علاقات الندية بين القارتين دون تعزيز الشراكات فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ومع ذلك، بنفس الطريقة

لا تستلزم العلاقات بين أوروبا ومنطقة البحر الكاريبي أو المحيط الهادئ الارتباط بأفريقيا، ولا ينبغي تنظيم علاقة أفريقيا والتضامن والشراكات مع منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ من خلال اتفاق مع أوروبا.

• **تسوية المصالح والإنجازات التي حققتها جميع الأقاليم والبلدان:**

ينبغي أن تستوعب الاتفاقية الجديدة مصالح وخصائص وإنجازات كل منطقة وبلد أفريقي، بما في ذلك اتفاقات الارتباط السابقة مع شمال أفريقيا، والترتيبات القائمة لدعم الدول النامية الجزرية الصغيرة وأقل البلدان نمواً. ولذلك، ينبغي ألا يؤثر دعم هذه الخصائص على الأطر القانونية القائمة أو الآليات المالية والسياسية مع أوروبا.

• **الأطر المؤسسية والمالية:**

ينبغي أن يؤكد اتفاق ما بعد كوتونو من جديد دور أجهزة الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الأفريقية ذات الصلة، بما في ذلك المجموعات الأفريقية. ويجب وضع إطار مالي واضح لدعم التعاون الذي يضمن الانسجام والتكامل وعدم الازدواجية مع أدوات التمويل الحالية مع الدول الأفريقية الفردية.

**رابعاً. تنفيذ الموقف الأفريقي الموحد:**

21. في أعقاب اجتماع المجلس التنفيذي في كيجالي، قرر رئيس المفوضية تعزيز قدرة المفوضية على دعم هذه العملية الحاسمة. وفي هذا الصدد، عين ممثلاً سامياً للشراكة بين الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، بعد عام 2020. ويتولى الممثل السامي قيادة فريق من الخبراء غير المتفرغين في مختلف المجالات، مثل التجارة والقانون الدولي والتنمية الدولية والشؤون الأوروبية - الأفريقية. و يقدم الممثل السامي الدعم الرفيع المستوى المطلوب للعملية من خلال التحليل والمشاورات وبناء التوافق ويلعب دوراً رئيسياً في المفاوضات.

22. بتبني الموقف الموحد، وبعد التشاور مع رئيس الاتحاد، الرئيس بول كاجامي، تم تعميم النسخة النهائية من الموقف على جميع رؤساء الدول الأفريقية، مع تقديم خطابات فردية تغطي بالتفصيل الإجراءات المتخذة لتنفيذ القرارات ذات الصلة. وتعزز الرسائل المذكورة الفرصة لأفريقيا لتحديد إطار واحد للتعاون مع أوروبا. وتلخص العناصر الرئيسية للموقف، ولا سيما الحاجة إلى موقف موحد و"صوت واحد". وأكدت على تمسك أفريقيا الذي لا لبس فيه بتعزيز العلاقات فيما بين بلدان الجنوب وشراكاتها الطويلة مع دول منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

23. في رسالة إلى وزير خارجية توجو في 19 أيار / مايو 2018، تم إبلاغه بأن وزير خارجية رواندا ورئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي سيقودان وفد الاتحاد الأفريقي إلى الاجتماع الوزاري لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ الذي عقد في لومي في 27 مايو 2018. وطلبت الرسالة دعم سلطات توجو لعرض الموقف في الاجتماع الوزاري. وعقد اجتماع بين وفد رفيع المستوى من الاتحاد الأفريقي والأمين العام لمجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ وأعضاء مجلس الإدارة بمثابة طلب رسمي لطلب موعد زمني لرئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي لعرض الموقف. وجاءت هذه الخطوة بعد اجتماعات تحضيرية عديدة بين بعثة الاتحاد الأفريقي في بروكسل وأعضاء مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ والأمين العام للمجموعة بشأن نفس القضية. وخلال الاجتماع، تم تقديم الموقف الموحد، فضلاً عن توضيح للعملية التي أدت إلى اعتماده، وتوضيح اهتمام أفريقيا بمواصلة الشراكة بين بلدان الجنوب مع منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

### خامسا. اجتماعات لومي:

24. شارك الاتحاد الأفريقي في "الاجتماع الاستشاري المشترك بين الوكالات مع المنظمات الإقليمية والقارية" الذي تنظمه مجموعة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ بشأن إطار التفاوض لمجموعة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادي لاتفاقية ما بعد كوتونو مع الاتحاد الأوروبي"، الذي عقد في لومي ، بتوجو، في 26 مايو 2018. وكان الاجتماع الذي ضم جميع المنظمات الإقليمية في مجموعة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ، قد ناقشت التفويض التفاوضي لدول المجموعة، والذي تم تقديمه فيما بعد في الاجتماع الوزاري في 27 مايو 2018.

25. في اجتماع 26 مايو ، 2018 ، عرض وفد الاتحاد الأفريقي الموقف. وعلى الرغم من الدعم الواسع الذي أبدته المنظمات الأفريقية الإقليمية، مثل المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والكوميسا، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ولجنة المحيط الهندي، للموقف الموحد، طلبت بعض الوفود الكلمة للتوصية بالتمسك بهيكل مجموعة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ، وفي تحدٍ ضمني للمبادئ الواردة في الموقف. مما دل على انعدام وحدة الجانب الأفريقي. في وقت لاحق اجتمع رئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بأعضاء مجلس وزراء مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ برئاسة وزير خارجية جامايكا لشرح الموقف الأفريقي الموحد وطلب الفرصة لعرضه خلال اجتماع مجلس وزراء المجموعة في 7 مايو 2018. غير أنه حسب ما أبلغ به رئيس مجموعة دول إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، لم يكن هناك اجماع في الجانب الأفريقي للسماح لرئيس المجلس التنفيذي للاتحاد الأفريقي بعرض الموقف. وكما كان متوقعا، اعتمد مجلس وزراء المجموعة خلال ذلك الاجتماع ولايته التفاوضية. كما اختار الاجتماع توجو لقيادة المفاوضات نيابة عن مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ. وأعقبت الاجتماع الوزاري لمجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الدورة الثالثة والأربعون لمجلس وزراء المجموعة والاتحاد الأوروبي، التي وافقت على نتائج الاجتماع الـ 107 لمجلس وزراء المجموعة.

### سادسا. خطوات المتابعة:

26. ينبغي أن تستعد أفريقيا لإجراء مفاوضات بشأن اتفاقية ما بعد كوتونو مع أوروبا. كما هو موضح أعلاه في هذه المرحلة، ينظر الشريكان إلى الاتفاق بشكل مختلف. فمن وجهة نظر الاتحاد الأفريقي، هذه اتفاقية بين قارتين منفصلة عن هيكل مجموعة دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ. ومن وجهة نظر الاتحاد الأوروبي، فإن هذا الاتفاق مع أفريقيا بموجب اتفاق ما بعد كوتونو يتم إبرامه على مستوى دول أفريقيا والكاربيبي والمحيط الهادئ. ويجب سد هذه الفجوة في الرؤية من أجل إحراز تقدم في هذه الشراكة الحيوية والاستراتيجية، التي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال الحوار الموضوعي.

27. وفقا للموقف، ينبغي لأفريقيا أن تنشئ الآن مجموعة من المفاوضين؛ والانتهاه من اختصاصاتها؛ وتطوير استراتيجية للتفاوض والتقويم. والاستعداد لبدء المفاوضات في وقت مبكر من أغسطس 2018.

28. صاغت المفوضية اختصاصات فريق التفاوض، والتي ناقشتها فرقة العمل في اجتماعها في أديس أبابا في 17 مايو 2018. وأدرجت المفوضية التعليقات في وقت لاحق.

29. تتمثل ولاية الفريق في وضع استراتيجية تفاوضية؛ والمشاركة بنشاط في المفاوضات؛ ودمج التطورات في الوسط السياسي والاقتصادي الدولي في المفاوضات دون التضحية بمصالح القارة؛ والسعي الدؤوب لضمان عدم تضارب محتوى الاتفاق الجديد مع محتوى أدوات التعاون الأفريقية مع الشركاء الآخرين والمنظمات الدولية؛ وضمان توصيل الرسائل المنسقة والمتسقة أثناء عملية التفاوض؛ والتأكد من أن الاتفاق الجديد يتناغم بشكل تام مع جدول أعمال التكامل الإقليمي والقاري؛ وضمان العمل الجماعي من أجل تعزيز مصالح القارة وضمان الالتزام بالجدول الزمني بالإضافة إلى التماسك داخل كل فريق تفاوض؛ واستشارة أجهزة سياسة الاتحاد الإفريقي بانتظام لضمان اتساق وأهمية الأفكار المطروحة في الدفاع عن المصالح الأفريقية في عملية التفاوض.

30. سيتألف فريق التفاوض السياسي من وزراء الخارجية الذين يتم اختيارهم على أساس معايير تمثيلية إقليمية. وينبغي أن يكون فريق التفاوض الفني ذا حجم معقول، مع الحفاظ على تمثيل مختلف. وسيترأسه رئيس لجنة الممثلين الدائمين، ويضم الممثل السامي للرئيس، وأعضاء لجنة الممثلين الدائمين، وخبراء وطنيين، بالإضافة إلى ممثلي مجموعات السفراء الأفريقيين في بروكسل وجنيف، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، والبرلمان الأفريقي.

### سابعاً. الملاحظات والتوصيات

31. حددت أفريقيا موقفها التفاوضي منذ مارس 2018. ومع ذلك، واجه تنفيذ الموقف الأفريقي الموحد بعض العقبات. ومن هنا فصاعداً، يتعين على أفريقيا تنظيم نفسها، والانتقال بثبات في عملية التفاوض، وتجنب التشتت والتجزؤ. وتتطلب المفاوضات بنية واضحة واتصالات جيدة والتزاماً بالصالح العام.



AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

---

Organs

Assembly Collection

---

2018-07-02

# Report by Chairperson Moussa Faki Mahamat on the African Common Position on the ACP, Post-2020

African Union

DCMP

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/9008>

*Downloaded from African Union Common Repository*